الموسم

مجلة فصلية مصورة تعنى بالآثار والتراث

مجلة الموسم (العدد 14) – 1993 – 1413

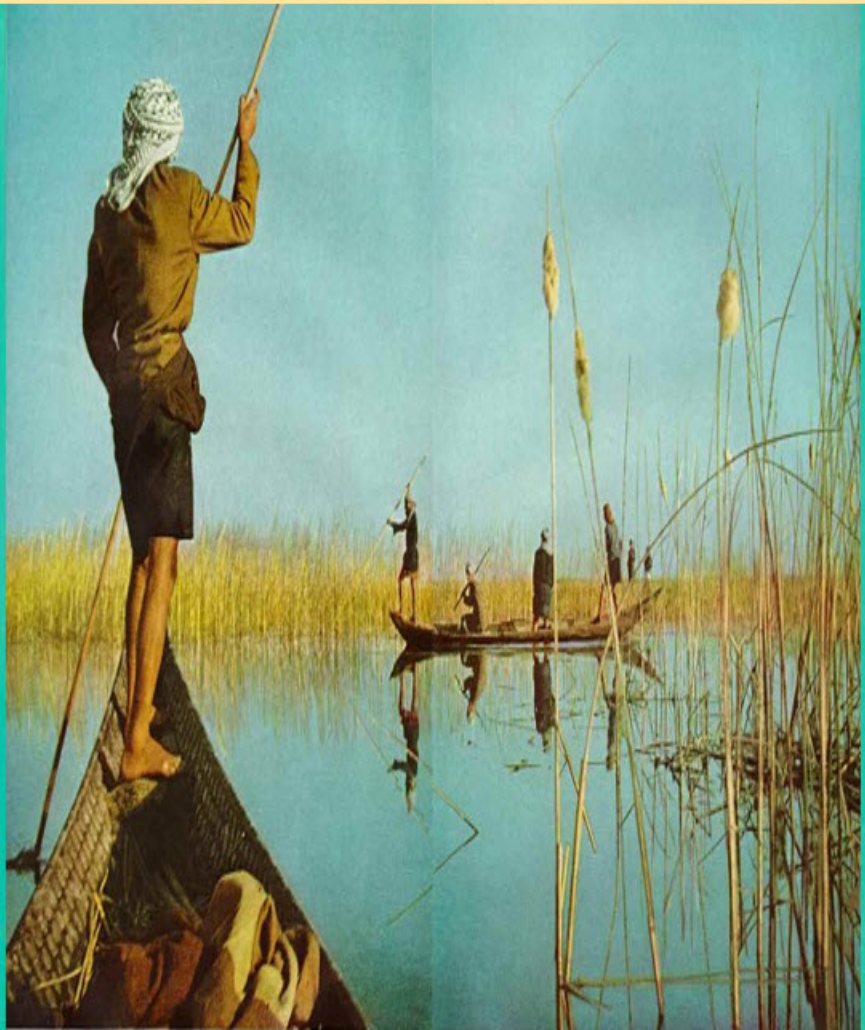

مجلة فصلية محكمة تعنى بالآثار والتراث

صاحبها ورئيس تحريرها

محمد سعيد الطريحي

Shiabooks.net

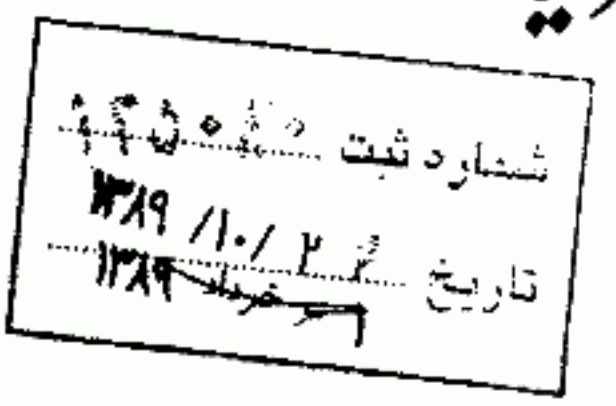

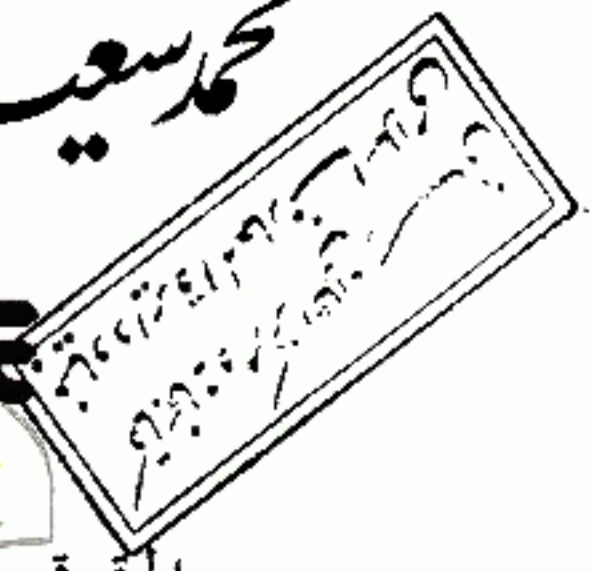

جميع الحقوق محفوظة ومسجلة

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

ترسل جميع المراسلات والطلبات بإسم صاحب المجلة الى :

المركز الوثائقي لتراث اهل البيت عليهم السلام

اكاديمية الكوفة

هولندا

AL KUFA HOUSE POST BUS 1113
3260 AC OUD - BEIJRLAND
HOLLAND

الاشتراك السنوي للأفراد ٥٠ $ وللمؤسسات ١٠٠ $.

الأكثرية الشيعية في العراق

إنني أول من يقول في التعصب بالجنسية العراقية والتمسك بالوحدة العربية وممن يطلبون لهذه الأمة وهذا الوطن وحدة وطنية تعلو فوق النعرات الدينية والطائفية إذ أن نجاح قضيتنا وسعادتنا متوقفتان على ذلك ويجب على من يغار على بلاده أن يعزز الوحدة القومية الوطنية ويقدسها ويفديها بكل غال ومرتخص كما يجب عليه أيضاً أن يبحث في العوامل والمؤثرات التي تدعم هذه الوحدة وأن يتلافى كل ما من شأنه هد صرحها وإيصال الوهن إليها، وإن مما استرعى نظري حالتنا الراهنة بشأن الرجال القائمين بالأمور العامة «أعني الموظفين» فإنني انتقدت ولا زلت أنتقد أن الإصرار على احتكار الوظائف في طائفة دون أخرى وعدم التسوية بين الجميع في الحقوق مما يتعلق في هذا الأمر لما يورث في قلب الطائفة المحرومة، ما قد يؤدي إلى الضرر بوحدتنا والوهن في قضيتنا.

ومما يزيد في الطين بلة عدم وجود نظام مرعي يعين بموجبه الموظفون حتى يقال (إذا بقي أحد أبناء إحدى الطوائف محروماً من التوظف) إنه لم يستوف الشروط المطلوبة في ذلك النظام فيبادر إلى السعي بإتمامها إذا كانت له رغبة، بل الأمر مودوع على الغالب لرأي الموظف الأكبر ذي الشأن وهذا طبعاً لا يوظف إلا من يعرفه شخصياً ويعرف ما له من المدارك. فلو لاحظنا أن قطرنا العزيز (العراق) مرت عليه أدوار أصيب فيها بداء التفرقة بحيث ترى الشيعيين[1] منعزلين عن السنة ولا تجد بينهم معارفة البتة كالتي بين أفراد الطائفة الأخرى إلا ما قل وقد أنتجت هذه الوضعية أن يبقى الشيعيون خاصة بعيدين عن التوظف لعدم وجود موظفين كبار منهم اللهم إلا وزير المعارف فكأن هذه الوزارة أصبحت ملكاً مسجلاً (بالطابو) لأبناء الجعفرية يتسنم كرسيها من ترغب الحكومة تنصيبه عليه وهذا لا يحل ولا يربط لأنه منقاد في كثير من الأحيان إلى رأي المستشار البريطاني، أضف إلى ذلك أن إشغال هذه الوزارة لا تحتاج إلى وزير طالما هناك مستشار ومدير عام يتوليان شؤونها بنفسيهما ويديران محورها كيف شاءا وحيث شاءا. أما الوظائف الأخر فلا يوجد فيها جعفري البتة.

يعلم القراء الأماجد أن العنصر الإسلامي في العراق هو الذي تتألف منه الأكثرية الساحقة ونعني بهذه الأكثرية الشيعيين أصحاب الماضي المجيد في تاريخ هذا القطر الذين رفعوا عرش البلاد فوق جماجم أبطالهم وقوسوه على أسس داسوا فيها عظام رجالهم ولكنهم لم يتوفقوا حتى هذا الحين للتمتع بحقوقهم الطبيعية أو إشغال المناصب التي يستحقونها ومن ذلك ما يلي:

تجد في العراق ١٤ لواء ولكل لواء متصرف ولا يوجد بين جميع هؤلاء المتصرفين متصرف جعفري، في العراق عدة أقضية ولكل قضاء قائمقام وليس فيهم رجل جعفري البتة وكذلك مدراء النواحي فلا أعلم بوجود جعفري بينهم وهكذا توجد وظائف مركزية كثيرة وليست إحداهن مودعة إلى جعفري وفوق ذلك

كله في الأهمية أمر القضاء والحكام فإنا لا نجد في جميع أنحاء العراق سوى حاكم واحد وقد عين أخيراً وأما قضاة الشرع فمع أن القانون يقضي بلزوم احترام وتطبيق المذهب الجعفري نرى أن الحكومة لم تعين قضاة جعفريين في المناطق الجعفرية سوى بعض الأماكن (وقليلة هي) ولو دققنا محاكم تلك المراكز لوجدناها في درجة من العناية أحط بكثير من المحاكم العدلية. مثلاً عينت الحكومة أحد أفاضل السنة ومن كبار علمائها الأعلام لقضاء بغداد براتب قدره (٧٠٠) روبية وأما الجعفرية فنصبت لهم الكاتب في المحكمة قاضياً براتب (٣٠٠) روبية فقط هذا مع وجود نائب لقاضي السنة بـ (٤٠٠) روبية والحال لا نظن أن عدد السنة في بغداد أكثر من الشيعة ولا نظن أن منازعات الشيعة أقل من السنة ولا نعتقد أن حقوق السنة يجب أن تحترم وتصان أكثر من حقوق الشيعة. وهكذا أمر مجلس التمييز الشرعي الجعفري لو قسناه بنظيره إلى غير ذلك من الشؤون الهامة التي يجب على الحكومة العراقية الفتية أن تنظر فيها بعين الحكمة والروية وتتلافى ما يمكن أن ينجم عنها من خطر على الوحدة ولو في المستقبل البعيد فتفسح المجال لأبناء الأكثرية بالاشتراك مع إخوانهم في بناء صرح العراق الخالد سيما وقد تخرج منهم من مدرسة الحقوق العراقية عدد لا يستهان به ناهيك عما هناك من الأفاضل والكتاب والأدباء وذوي الكفاءة لإشغال أهم المناصب في الحكومة.

وإنني كما ذكرت سابقاً لا أقصد إلا توحيد كلمة الضاد في العراق والتنبيه على الأمور المضرة بوحدته ويجب أن نكون كالإخوان يتحاسبون بينهم عن كل شيء آناً فآناً لئلا يطول الحساب ويصعب التفاهم عند ذلك.

إنني كتبت هذه الكلمة وكتبت غيرها في صحف عاصمة العراق وأنا أعتقد بأني أخدم الوحدة العراقية قبل الطائفة الشيعية وسأداوم على ذلك ما استطعت وإن ظن قوم في كتابتي ضرراً فلكل رأيه والله الموفق لإسعاد الوطن والبلاد.

المجلد / ١٠ / «سنة ١٩٢٤م» النجف «السيد عبد الرزاق الحسني»

---

(١) ـ ينقسم العنصر الإسلامي في العراق إلى قسمين سني وشيعي فيؤلف (القسم الثاني من مجموع سكان القطر ٧٣ في المائة ولهذا القسم ميزتان ممتازتان (الأولى ميزة الأكثرية والثانية ميزة المفاداة والتضحية في سبيل المبدأ الوطني وقد تجلى ذلك بأجلى مظاهره في مواقف عديدة سواء كانت في العهد التركي البائد أم في عهد الاحتلال سنة ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ عندما كتبوا أمجد صفحة في تاريخ القطر بعظام شهدائهم المغموسة بالدماء الطاهرة والنجيع الزكي). «الأمل».